Hist121: الفصل الأخير، مملكة البحرين 2002-2003

ملخص الفصل

تواريخ مهمة:

- الإستقلال: 13-8-1971
- المجلس التأسيسي: 20-6-1972
- مرسوم أحكام الإنتخابات: 11-7-1973 (30 عضواً/22و8)
- الجلسة الأولى وحل البرلمان: 16-12-1973 -> 26-8-1975
- أمر أميري بإنشاء مجلس الشورى 1992/9: 20-12-1992 (30 عضواً)
- زيادة الشورى لـ40 بأمر أميري 1996/12: 1996/9/10
- وفاة الشيخ عيسى: 9-3-1999
- تشكيل اللجنة الوطنية للميثاق: 30-11-2000 (46 عضواً)
- أول إجتماع للجنة: 4-12-2000 (عملت شهر ونصف)
- التصويت على ميثاق العمل الوطني: 14و 15-2-2001 (98.4% من 90,2% من الشعب)
- تشكيل لجنة التطوير الإداري والرقابة المالية والإدارية: 23-1-2002
- إصدار الدستور الجديد وتحول البحرين إلى مملكة: 14-2-2002
- الإنتخابات البلدية: 9-5-2002 (306 مرشحاً بينهم 31 إمرأة) (نسبة المشاركة: 51% والجولة الثانية 55%)
- إنشاء المحكمة الدستورية: 27-9-2002
- الإنتخابات النيابية: 24-10-2002 (177 مرشحاً بينهم 8 سيدات)
- أول إجتماع للشورى والنواب: 14-12-2002.

تلخيص الفصل في نقاط:

- الأهداف والغايات من المشروع الإصلاحي:
  - تجديد النهضة وبناء الدولة العصرية.
  - بدء عهد جديد من المشاركة الشعبية في صنع السياسات العامة والقرار.
  - إعادة بناء الوحدة الوطنية على أسس راسخة جديدة.

- أهم بنود الميثاق:
  - المقومات الأساسية للمجتمع:
    - يهدف الحكم إلى صيانة البلاد ورفعة شأن الدولة والحفاظ على الوحدة الوطنية.
    - العدل أساس الحكم والمساواة وسيادة القانون والحرية والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الإجتماعي وتكافئ الفرص بين المواطنين.
    - الحرية الشخصية مكفولة والمساواة بين المواطنين والعدالة وتكافؤ الفرصة.
    - تكفل الدولة حرية العقيدة وحرمة دور العبادة وتضمن حرية إقامة الشعائر الدينية.
    - تحفظ الدولة كيان الأسرة الشرعي وتعنى بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي.
    - ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي والتكنلوجي وربط نظام التعليم بسوق العمل.

  - نظام الحكم:
    - نظام الحكم ملكي وراثي دستوري، والأمير هو رأس الدولة وذاته مصونة لا تمس وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو رمز إستقرار البلاد والركيزة الأساسية التي يرتكز عليها نظام الحكم في دولة البحرين.
    - نظام الحكم ديموقراطي يحقق للشعب تطلعاته نحو التقدم والتأكيد على الفصل بين السطات الثلاث.
    - أنشاء برلمان من مجلسين.

  - التوجه الإقتصادي:
    - يقدم الإقتصاد البحريني على المبادرة الفردية وحرية رأس المال في الإستثمار والتنقل.
    - إنشاء ديوان للرقابة المالية والإقتصادية وزيادة الشفافية في مؤسسات الدولة.

  - الأمن الوطني:
    - دعم وتعزيز قوة دفاع البحرين.
    - توفير المعدات والمقوات لأفراد الأمن العام.
    - تعزيز الحرس الوطني لأداء دوره.

- تفعيل الميثاق يتطلب تعديلات دستورية يلزمها الآتي:
  - يقرر التعديل الدستوري التسمية الرسمية لدولة البحرين بناء على الطريقة التي يقرها الأمير وشعبه.
  - تعديل أحكام الفصل الثاني من الباب الرابع من الدستور الخاصة بالسلطة التشريعية وإستحداث نظام المجلسين.

- التعديلات الدستورية المهمة التي جرت:
  - الأخذ بنظام المجلسين لكن بصورة مغايرة لما جاء في الميثاق، حيث نص الميثاق على أن مجلس الشورى دوره إبداء الرأي فقط، فيما أعطى الدستور المعدل لمجلس الشورى حق التشريع بينما هو غير منتخب ولا يمثل إرادة الشعب، وأُعد هذا التعديل بمثابة إستنقاص لإرادة الشعب.
  - مساواة المرأة مع الرجل في كافة الحقوق السياسية.
  - إستكامل الإطار المؤسسي للدولة بعدما أصبحت الظروف أكثر ملائمة (مثلا: الهيئة القضائية والمحكمة الدستورية)
  - إستحداث ديوان للرقابة المالية لزيادة شفافية العمل في كافة إدارات الدولة.

L&M 2009
Download from www.luay.net/uob

- مهام ديواني الرقابة المالية والإدارية:
  - حماية المال العام.
  - وضع السياسات والخطط لرفع العمل مستوى الإداري.
  - تحقيق رقابة مالية وإدارية فاعلة.
  - تقييم الخطط والبرامج الحكومية.
  - الكشف عن عيوب النظم الإدارية والمالية.
  - التأكد من تنفيذ أحكام اللوائح والقرارات الإدارية في الأجهزة الحكومية.
  - مطالبة المسؤولين بفتح أبوابهم للمواطنين.

- أهم التطورات التي شهدتها البحرين في مجال حقوق الإنسان خلال فترة الميثاق (12 نقطة):
  1. فبراير 2001: الإفراج عن المعتقلين السياسين وعودة المبعدين من الخارج ومنح الجنسية للبدون.
  2. فبراير 2001: تصويت شعب البحرين على ميثاق العمل الوطني الذي عزز حقوق الإنسان ودور المرآة.
  3. مارس 2001: سُجلت "الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان".
  4. أغسطس 2001: إنشاء المجلس الأعلى للمرأة.
  5. ديسمبر 2001: تشكيل إدارة في الديوان الملكي لتلقي وفحص الشكاوي والمظالم الخاصة بالمواطنين.
  6. 24 يوليو 2002: تصديق البحرين على بروتوكول إضافي للمعاهدة الدولية لمكافحة التعذيب (تابع للـUN) ويهدف البروتوكول إلى:
     - تمكين خبراء مستقلين من زيارة أماكن الإعتقال.
     - إقامة لجنة وطنية للقايم بمهمة مراقبة المعتقلات.
     - تقوم المنظمة بمراقبة الدول الـ130 الموقعة على المعاهدة.
  7. سبتمبر 2002: صدر مرسوم بقانون النقابات العمالية وإعلان يوم العمال عطلة رسمية.
  8. إكتوبر 2002: إستضافة البحرين لمؤتمر الحوار الإسلامي المسيحي في دورته العاشرة.
  9. ديسمبر 2002: أكدت التقارير الدولية صحة النهج البحريني فيما يخص حقوق الإنسان، وألقى الملك كلمة بالمناسبة تضمنت التالي:
     - يحضى المواطن البحريني بحقوق ومستويات عالية تعد امتداد لحضارة البحرين التي احتضنتها عبر التاريخ الطويل.
     - يمارس المواطنون في ظل الإصلاح السياسي والإجتماعي حقوقهم الأساسية بكل حرية وكرامة.
     - جميع ما رود في الدستور والميثاق يؤكد العزم على الحفاظ على صيانة تلك الحقوق.
  10. 2 مارس 2003: أشادت المفوضية السامية للأمم المتحدة (ماري روبنسون) بإستكمال المؤسسات الدستورية وحقوق الإنسان في البلاد.
  11. أصبحت البحرين طرفاً فاعلاً في الكثير من المعاهدات والإتفاقيات في مجال حقوق الإنسان.
  12. الترخيص لأكثر من 15 جمعية سياسية.

- تعريف المجتمع المدني: مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح الأفراد، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والإختلاف.

- خصوصيات وتميز المجتمع المدني البحريني (3):
  - ظهور نواة المجتمع المدني منذ بدايات القرن العشرين (تأسيس نادي البحرين الرياضي عام 1918 و كذلك جمعية الإصلاح).
  - تكون رؤية أيجابية لدى العاملين بالعمل العام في المجتمع البحريني تجلت في مطالبة الجمعيات بإعادة النظر في القوانين الخاصة بالمؤسسات المجتمعات وإستجابة الدولة بإعادة مناقشة هذه القوانين.
  - التطور المتلاحق لدور مؤسسات البحرين.

- روافد تطور المجتمع المدني في البحرين:
  - تأسيس أول تجمع تطوعي نضامي في عشرينات القرن العشرين وهو نادي الإصلاح.
  - تأسيس جمعية رعاية الطفل والأمومة عام 1953.
  - تأسيس جمعية نهضة فتاة البحرين 1955.
  - عام 2002: توجد 305 جمعية في البحرين.

- الرافد القانوني:
ينص الدستور على حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وفي إطار القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الإنظمام إلى أيه جمعية أو نقابة أو الإستمرار فيها، وتكون الإجتماعات العامة والتجمعات متاحة وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون، على أن تكون أغراض الإجتماع ووسائلها سلمية ولا تنافي القانون.

- الرافد السياسي:
شهدت البحرين في التسعينات تطورات ديمقراطية مثل إنشاء مجلس الشورى ولجنة حقوق الإنسان ووضع الميثاق، فالمشروع الديموقراطي الوطني يتأسس جوهره على وعي الشعب البحريني وقدرته على التفاعل مع مقتضيات التغيير بمسؤولية وطنية.

- من فعاليات الميثاق الوطني على مؤسسات المجتمع المدني:
  - إنشاء جمعية أهلية لحقوق الإنسان.
  - إنشاء مجلس أعلى للمرأة.

- مؤسسات المجتمع المدني (7):
  - الجمعيات الخيرية.
  - الجمعيات التعاونية (18)، والجمعيات الإستهلاكية (9).
  - الصناديق الخيرية.
  - الجمعيات المهنية (44).
  - الجمعيات الإجتماعية.
  - الجمعيات النسائية.
  - الجمعيات والأندية والكنائس الأجنبية.

L&M 2009
Download from www.luay.net/uob